بيان صحفي

نظام إماراتي جديد للرقابة على منتجات الإضاءة الداخلية يجلب فوائد بيئية واقتصادية

سيخفض النظام الجديد انبعاثات الكربون بما يعادل إبعاد 165,000 سيارة عن الطرقات سنوي

15 ديسمبر 2013، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة:

أعلنت هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس والشركاء الاستراتيجيون الرئيسيون لمبادرة البصمة البيئية في الإمارات عن نظام إماراتي للرقابة على منتجات الإضاءة الداخلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودعت جميع المقيمين والمؤسسات إلى التحويل إلى منتجات الإضاءة الفعالة الموفرة للطاقة اعتباراً من اليوم.

يأتي هذا الإعلان في أعقاب موافقة مجلس وزراء الإمارات العربية المتحدة على النظام الجديد للرقابة على منتجات للإضاءة الداخلية، حيث ستشهد الدولة إدخال منتجات إضاءة آمنة وذات جودة عالية وموفرة للطاقة إلى الأسواق، بالإضافة إلى التخلص التدريجي من منتجات الإضاءة منخفضة الكفاءة والجودة. ومن شأن هذه التدابير خفض استهلاك الكهرباء وبالتالي خفض انبعاثات الكربون نتيجة عن خفض استهلاك الكهرباء، إضافة إلى تحقيق وفورات مالية للسكان والحكومة.

وقد رحب معالي الدكتور راشد بن فهد وزير البيئة والمياه ورئيس اللجنة التوجيهية لمبادرة البصمة البيئية بالتعاون الفعال بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وعلق قائلاً: "تؤكد البحوث المحلية وأفضل الممارسات الدولية بأن معايير كفاءة الطاقة هي طريقة فعالة ومنخفضة التكلفة للحد من استخدام الطاقة وخفض بصمتنا الكربونية. وستقلل معايير الإضاءة من استهلاك الطاقة في الدولة بقدر يتراوح ما بين 340 إلى 500 ميغاواط سنويا، وهذا يعادل ما تولده محطة طاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال ستة أشهر. وهذا يشير إلى نجاح مبادرة البصمة البيئية في مهمتها ومساهمتها في جلب منافع اقتصادية بيئية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفي سبيل تحقيق رؤية قيادتنا الحكيمة في بناء مستقبل مستدام واقتصاد أخضر."

وقد أكدت سعادة رزان المبارك، الأمين العام لهيئة البيئة – أبوظبي عن دعمها لنظام منتجات الإضاءة: "جاء هذا الإنجاز الهام نتيجة لتعاون قوي من جميع الشركاء في مبادرة البصمة البيئية. وستساعد هذه المعايير على الحد بشكل كبير من مستوى استهلاك الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال ضمان توفر منتجات الإضاءة عالية الجودة. وستحقق إمارة أبوظبي على وجه الخصوص فوائد بيئية واقتصادية كبيرة، الأمر الذي يُعد خطوة كبيرة نحو تحقيق رؤيتنا الشاملة."

تم وضع المعايير من قِبَل هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (ESMA)، وهي الهيئة الاتحادية للقياس في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي انضمت إلى شراكة مبادرة الإمارات للبصمة البيئية في عام 2012. وأوضح المهندس محمد صالح بدري، مدير عام هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (ESMA) بأن الوفورات التي ستنتج عن التحول إلى منتجات إضاءة موفرة للطاقة تحل في المرتبة الثانية بعد التبريد والتكييف.

وقال السيد البدري: "بعد عملنا على معايير التبريد، كان من المنطقي التركيز على الإضاءة. وستضمن هذه المعايير التي ستدخل حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من إعلان اليوم، بأن الأسواق الإماراتية لن تحتوي إلا على منتجات الإضاءة الداخلية ذات الجودة العالية، والتي تلبي متطلبات النظام التي تشمل السلامة الكهربائية، والتوفير في الطاقة، والفعالية في الأداء، والحد من محتوى المواد الكيمائية الخطرة."

وتابع المهندس محمد صالح بدري قائلاً: "لقد تم وضع هذه المعايير من خلال التعاون بين القطاعات المختلفة وبالاستعانة ببحوث واسعة النطاق تحدد معايير الممارسات الدولية المثلى والبيانات المحلية وتحليلها. واقترن هذا مع مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من الكيانات العامة والخاصة المختلفة، بما في ذلك رابطة الشرق الأوسط للإضاءة ."

بالإضافة إلى الفوائد البيئية، فإن معايير الإضاءة الجديدة تؤدي إلى تحقيق وفورات مالية كبيرة تقدر بنحو 668 مليون درهماً إماراتياً سنوياً. كما سيتم توفير نحو 452 مليون درهماً إماراتياً سنوياً من إجمالي الوفورات المالية من المنازل مباشرة، وخاصة في الإمارات ذات التعريفات الأعلى.

قالت السيدة إيدا تيليش، المدير العام لجمعية الإمارات للحياة الفطرية، وهي الهيئة المنسقة للمبادرة والتي تعاونت بشكل وثيق مع هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (ESMA): "إن معايير الإضاءة تجلب منافع اقتصادية وبيئية كبيرة، وعلى سبيل المثال، ستوفر فيلا متوسطة في دبي ما يقرب من 2135 درهماً إماراتياً سنوياً عن طريق استبدال المصابيح العادية بتلك الموفرة للطاقة التي تنطبق مع هذه المعايير. كذلك، سينتج عنها خفض كبير في انبعاثات الكربون تعادل إزالة 165,000 سيارة عن الطريق سنوياً، وهذا بدوره سيساهم في خفض البصمة البيئية الفردية للإمارات. إن العمل الذي حققته مبادرة البصمة البيئية يدل على مدى أهمية التعاون المستمر والفوائد التي تعود على البيئة والاقتصاد على حد سواء."

وستقود هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس (ESMA) تطبيق النظام خلال ستة أشهر، والتنسيق مع الجهات المعنية من الشركات والمصنعين وتجار التجزئة وغيرها من الهيئات ذات الصلة بالمعايير.